شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ليست حملة .. ولا منظمة

كلما تناول اثنان أو أكثر من كُتّاب "المدى" في موضوع نفسه وصلتنا ملاحظات تشير إلى اعتقاد أصحابها بان الأمر يدخل في إطار "حملة منظمة" تديرها الإدارة العليا للصحيفة والمؤسسة، فقد تعوّد معظمنا على صحافة الاتجاه الواحد والرأي الواحد والحزب الواحد التي يخضع كل ما ينشر فيها للرقابة والتوجيه والتضبيط سلفاً.

إنها محض صدفة أن يكتب اثنان أو أكثر في الموضوع نفسه، وعادة ما يحدث هذا مع قضايا ومواقف لافتة يجد أكثر من كاتب أن له رأياً فيها ولا مناص من التعبير عنه. وفي الغالب فان الكتّاب لا يعرفون إنهم كتبوا في الموضوع نفسه إلا في اليوم التالي عندما يتصفحون الصحيفة، ونادراً ما يعرف بعضهم في مساء يوم الكتابة السابق ليوم النشر.

يومي السبت والأحد الماضيين علّق الزميلان علي حسين وأحمد عبد الحسين على اللقاء الذي تم الخميس بين رئيس الوزراء ووفد من قيادة الحزب الشيوعي برئاسة سكرتير اللجنة المركزية. كما نشر القسم السياسي تقريراً تضمن آراء شخصيات بشأن اللقاء.

لم يكن اللقاء حدثاً عابراً لكي يتغافل عنه القسم السياسي أو لا يكترث به كتاب الأعمدة. انه حدث كبير أن يلتقي رئيس الوزراء مع قيادة الحزب الشيوعي في هذا الوقت بالذات. فرئيس الوزراء يواجه منذ فترة أخطر أزمة سياسية على مدى ست سنوات، وهي أزمة كان يمكن أن تنتهي باستقالته أو سحب الثقة عنه، وهو احتمال لم يتلاش تماماً بعد فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بما يمكن أن يحدث غداً أو بعد شهر أو ستة أشهر.

واللقاء جرى على نحو مفاجئ لم تسبقه أية إشارة إلى أن العلاقات المتصدّعة بين رئيس الوزراء وحزبه (الدعوة الإسلامية) من جهة والحزب الشيوعي من الجهة الأخرى قد ترممت، فمنذ سنة وبضعة أشهر صوّب رئيس الوزراء نيران مدفعيته الثقيلة باتجاه الحزب الشيوعي على نحو غير مبرر. فقط لأن الحزب شارك في تظاهرات ٢٥ شباط السلمية، مع أن وفداً من قيادة الحزب برئاسة سكرتير اللجنة المركزية نفسه قد زار المالكي عشية التظاهرات وأبلغه بان الحزب يدعم دعوة الشباب إلى التظاهر، بل تمنى على رئيس الوزراء أن يوجّه حزبه هو أيضا للمشاركة في التظاهرات التي تبنت شعارات طالما وعد رئيس الوزراء بتحقيقها.

أكثر من هذا أن رئيس الوزراء اختار منذ أسابيع مناسبة استشهاد آية الله محمد باقر الصدر ليفاخر بان حزبه (الدعوة الإسلامية) قد انتصر على التيارات الماركسية والعلمانية والإلحادية (كان ذلك كلاماً غير صادق فضلاً عن انه فجّ، فالماركسية لم تزل قائمة في مختلف القارات والعلمانية تطوّق العالم كله والإلحاد يتبارى مع الإيمان في كل مكان حتى في العراق).

هذا كله جعل من اللقاء بين رئيس الوزراء ووفد الحزب الشيوعي حدثاً لافتاً، فتناولته "المدى" في تقرير، وعلّق عليه اثنان من كتاب الرأي المعروفين بمحبتهم للحزب الشيوعي من دون طلب من أحد أو تنسيق في ما بينهما.

ما فعلته "المدى" كان عملاً صحفياً مهنياً، وما عبّر عنه الزميلان علي حسين وأحمد عبد الحسين كان في شكله ومضمونه يعكس المحبة والتقدير لأعرق الأحزاب الوطنية، وخشيتنا نحن الوطنيين العراقيين، وبيننا الشيوعيون، وقلقنا على حزب الوطنية العراقية من أن يرتكب خطأ آخر من نمط أخطائه التاريخية التي انتقدها بنفسه. فالسيد نوري المالكي لم يعتذر عن سلوكه غير المبرر تجاه الحزب وعن تجاوزه على الدستور في هذا المجال ومجالات أخرى، فضلاً عن أن الثقة به مطعون بها من عدد غير قليل من الأحزاب والحركات والشخصيات الوطنية.

رسالة كتاب "المدى" التي عبّرت عن الرأي العام الوطني، بما فيه الشيوعي، كانت ببساطة: لا نريد لحزبنا الذي نبني عليه الآمال لتشكيل تيار وطني ديمقراطي جماهيري عابر للقومية والدين والطائفية يساهم في تقويم العملية السياسية المنحدرة بالبلاد نحو الخراب الشامل والتخلف الدائم، أن يتوهم في إمكانية بناء دولة ديمقراطية مع حزب يقوم على الدين والطائفة، مثلما توهم ذات يوم بإمكانية بناء الاشتراكية مع صدام حسين.

دولة القانون: ورقة الإصلاح لن تناقش قضية الهاشمي

لجنة التحالف الوطني إلى أربيل .. والمطالبون بالاستجواب متمسكون بموقفهم

□ بغداد / غسان عادل-مهند جواد

طاولة اربيل .. (أرشيف)

أعلن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة انه بصدد إرسال وفد يمثل لجنته الإصلاحية لإقليم كردستان، في إطار سعيه لطرح ورقته امام ائتلاف القائمة العراقية والتحالف الكردستاني اللذين يمثلان اصحاب خيار استجواب المالكي من قبل مجلس النواب، بينما ذكر ائتلاف دولة القانون ان ورقة الاصلاحات السياسية التي يعتزم تقديمها الاسبوع المقبل الى القوى السياسية لن تتضمن قضية طارق الهاشمي، فيما أكدت القائمة العراقية انها ستبحث إمكانية إدراج القضية في اجتماعها اليوم الثلاثاء.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني حسين الأسدي في اتصال مع "المدى" إن "قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم في تنفيذ وتمويل عمليات إرهابية لم تدرج ضمن ورقة الإصلاحات السياسية التي أعدها التحالف الوطني.

وكان القضاء قد أرجأ الأحد الماضي محاكمة الهاشمي غيابا إلى ٢٤ تموز الحالي وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية إن "جلسات المحاكمة أجلت إلى ٢٤ من تموز الحالي". وشهدت الجلسات السابقة اعترافات لعدد كبير من أفراد حمايات الهاشمي، أقروا خلالها جميعهم بالاشتراك في عمليات تفجير وقتل وفقا لتعليمات تسلموها من الهاشمي ومدير مكتبه أحمد قحطان.

وأكد الاسدي أن "قضية الهاشمي قضائية بحتة ولا يمكن التعامل معها على أساس التوافقات والإصلاحات السياسية"، واستبعد أن "تضغط القائمة العراقية على التحالف الوطني لتضمين ورقة الإصلاح، قضيةَ الهاشمي"، ولفت إلى أن "ورقة "اربيل-النجف" التي بعثها قادة "التحالف الكردستاني" و"التيار الصدري" و"القائمة العراقية" لم يتم التطرق فيها إلى الهاشمي"، وبين ان "لجنة الإصلاح اعتمدت على ما جاء من مطالب قوى "أربيل–النجف".

من جهتها أكدت القائمة العراقية أنها "لم توجه أي طلب الى التحالف الوطني من اجل طرح قضية الهاشمي في ورقة الإصلاحات"، وقالت النائبة عن القائمة ناهدة الدايني في اتصال مع "المدى" إن "القائمة العراقية لم تدرس لغاية الآن إمكانية الضغط على التحالف الوطني لإدراج قضية الهاشمي في ورقة الإصلاحات السياسية التي يعتزم التحالف تقديمها للكتل السياسية".

وأضافت أن "القائمة العراقية" ستجتمع اليوم الثلاثاء لبحث المستجدات السياسية والاصلاحات التي يعتزم التحالف الوطني إجراءها".

وكان التحالف الوطني قد أعلن في ٢٦ من حزيران الماضي عن تشكيل لجنة سميت بلجنة الإصلاح السياسي مؤلفة من مختلف مكونات التحالف.

من جانب آخر أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الإله النائلي أن ورقة الإصلاح تحرص على تسوية الخلافات بين الإطراف المشاركة في الحكومة باعتماد الدستور وقال لـ"المدى": "ورقة التحالف ستأخذ بنظر الاعتبار مبادرة الرئيس جلال طالباني المتضمنة ثماني نقاط ومطالب الكتل السياسية التي عقدت اجتماعات في أربيل والنجف".

وفيما أعلن نواب عن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني تمسكهم بخيار استجواب المالكي كجزء من إجراء الإصلاح في العملية السياسية استبعد النائب عن العراقية عبد ذياب العجيلي انجاز ورقة التحالف الوطني الإصلاحية وقال لـ "المدى"، "حتى الآن لا توجد تفاصيل حول ورقة اصلاح التحالف الوطني، ولم ينجزها بعد، ويجري اجتماعات ولقاءات لإعدادها متضمنة مجموعة محاور، وفي حال تقديمها لابد أن يكون مرتكزها اتفاق أربيل".

وأشار النائلي إلى أن التحالف شكل لجنته الإصلاحية لغرض إجراء حوار مع إقليم كردستان والقائمة العراقية وبقية القوى المشاركة في العملية السياسية: سيزور وفد يمثل اللجنة إقليم كردستان لطرح الورقة بغية التوصل إلى نتائج ايجابية لتسوية الخلافات، وهذه اللقاءات ستكون تمهيدية لعقد الاجتماع الوطني".

وبينما أعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي بان أصحاب خيار سحب الثقة ماضون بهذا الاتجاه، أعرب النائب النائلي عن اعتقاده بإمكانية التراجع عن هذا الموقف: "لعدم توفر الأرضية المناسبة لتحقيقه".

وتسلم مجلس النواب أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزارات الأمنية لغرض طرحهم في الجلسات المقبلة لغرض التصويت عليهم من قبل الأعضاء، لحسم هذا الملف الذي يعد ابرز القضايا الخلافية بين الأطراف المشاركة في الحكومة .

وأكدت عضو الكتلة العراقية الحرة كريمة الجواري أن البرلمان تسلم أسماء المرشحين تمهيدا لطرحها للتصويت وقالت لـ"المدى" "حتى الآن لا نعرف الأسماء، ولكن من المؤكد أنها وصلت الى رئاسة البرلمان".

معربة عن اعتقادها بتقديم مرشح لشغل منصب رئيس جهاز المخابرات العراقي: "من المفروض تقديم ثلاثة مرشحين لوزارات الدفاع والداخلية والامن الوطني ، واعتقد ان الاسم الرابع سيكون مرشحا لشغل منصب جهاز المخابرات".

وكان اتفاق أربيل قد نص على منح وزارة الدفاع للقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي ، والداخلية للتحالف الوطني ، ومنذ تشكيل الحكومة الحالية ظلت المناصب شاغرة لغياب تحقيق توافق على المرشحين .

من جانبها اجرت اللجنة القانونية في مجلس النواب ثلاثة وخمسين تعديلا على مسودة مشروع قانون تشكيل الاحزاب، واكد رئيس اللجنة النائب عن التحالف الكردستاني خالد شواني ان اللجنة أجرت ٥٣ تعديلا تتعلق بالمواد الخاصة بتمويل الاحزاب وتأسيسها والجهة الرسمية المخولة بمنح اجازات التأسيس".

وطبقا لمصادر برلمانية تم إدراج مشروع القانون ضمن جدول جلسة المجلس اليوم الثلاثاء لإخضاعه للقراءة الثانية.

وطالب شواني الكتل النيابية بالنظر بجدية لأهمية تشريع القانون وقال لـ(المدى) "يجب ان تنظر الكتل النيابية كافة باهتمام لضرورة إقرار القانون لأهميته في تنظيم الحياة السياسية في العراق ووضع ضوابط قانونية لعمل الأحزاب ونشاطها"، معربا عن أمله في أن يتم إقراره في الفصل الشريعي الحالي .

وورد في اتفاق أربيل بند ينص على إقرار قانون الأحزاب وتعديل النظام الانتخابي لترسيخ التجربة الديمقراطية في البلاد، وكان ناشطون مدنيون وسياسيون قد طالبوا تشريع قانون تنظيم عمل الأحزاب قبل بدء الانتخابات المحلية، مشددين على تحديد مصادر تمويلها ومنع حصولها على دعم خارجي.

هيئة النزاهة: تدني تجاوب رئاسة مجلس النواب في كشف ذممها المالية

□ بغداد/المدى

أعلنت هيئة النزاهة، أمس الاثنين، عن وجود تطور ملحوظ في تجاوب مسؤولين في كشف ذممهم المالية خلال شهر حزيران الماضي، فيما أشرت تدني تجاوب رئاسة مجلس النواب بهذا الشأن.

وبحسب تقرير نصف سنوي صادر عن هيئة النزاهة تلقت "المدى" نسخة منه كشف عن "تطور ملحوظ في تجاوب كثير من كبار المسؤولين في كشف ذممهم المالية خلال شهر حزيران الماضي قياساً بالأشهر التي سبقته".

وأظهرت مفردات التقرير أن "رؤساء الهيئات غير المرتبطة بوزارة ومن هم بدرجة وزير تجاوبوا بنحو (٨٢) بالمئة مشيراً، إلى أن الهيئة لم تتسلم بعد استمارات الكشف من محافظ البنك المركزي ورؤساء بيت الحكمة ومؤسسة السجناء السياسيين والمحكمة الجنائية العراقية العليا.

وذكر التقرير أن رؤساء مجالس المحافظات سجلوا استجابة بنسبة (٨٠) بالمئة أعقبهم أعضاء مجلس الوزراء بنسبة (٥٨) بالمئة تلاهم المحافظون بنحو (٥٣) بالمئة.

واشر التقرير أن استجابة رئاستي الدولة والوزراء مازالت عند مستوى (٢٥) بالمئة فيما تدنت عند رئاسة مجلس النواب إلى (١٤) بالمئة.

وكانت الهيئة قد أشارت الشهر الماضي إلى أن استجابة المحافظين كانت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة (٣٣) بالمئة والوزراء بنسبة (٥٥) بالمئة ورؤساء الهيئات المستقلة (٧٨) بالمئة.

وكانت مصادر مقربة من السفارة الأميركية في بغداد قد كشفت مؤخرا، عن ان السفارة لديها تقرير تفصيلي عن الثروات المالية الخرافية للساسة الحاليين في الحكومة الناقصة، وبحسب التقرير الأميركي، فان مجموع ما تملكه تلك المجموعة يبلغ نحو ٧٠٠ مليار دولار.

واوضح المصدر في التقرير "أن هذه الثروات الضخمة للمسؤولين العراقيين الجدد، هي من تقف بالضد من اقرار قانون الأحزاب، الذي يضم في فقراته مواد تطالب بوضوح تحديد جهة التمويل".

وبين المصدر أن "التقرير أوضح أن قرابة ٦٠ في المئة من المسؤولين العراقيين لم يطبقوا قانون كشف الذمم المالية لكل مسؤول قبل وبعد تسلمه أي منصب حكومي تشريعي أو قضائي أو تنفيذي".

الكردستاني: مشكلة النفط والغاز بين بغداد والإقليم أكبر من الخلافات السياسية

□ بغداد/ المدى

اعتبر نائب عن التحالف الكردستاني، أمس الاثنين، أن مشكلة النفط والغاز القائمة حالياً بين المركزية وحكومة الإقليم هي أكبر من الخلافات الموجودة بين الكتل السياسية، داعياً إلى معالجتها وفق سياقات قانونية ودستورية.

وقال شوان محمد طه في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مشكلة النفط والغاز القائمة حالياً بين الحكومة العراقية وحكومة الإقليم وبعض المحافظات الأخرى أكبر من الخلافات الموجودة اليوم بين الكتل السياسية". وأضاف طه أن "المشكلة الكبرى هي اتهامات الشهرستاني ووزارة النفط العراقية للإقليم"، داعياً إلى "معالجة هذه المشكلة وفق سياقات قانونية ودستورية". وكان رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني أكد أمس الاثنين (٩ تموز الحالي)، أن حكومته ستتخذ جميع الإجراءات لتوفير الوقود لمواطني كردستان إذا امتنعت الحكومة المركزية عن إيصال حصة الإقليم إلى كردستان، في حين أشار إلى أن الحكومة خفضت حصة الإقليم إلى النصف خلال شهر نيسان الماضي، طالب الحكومة المركزي بمنح الإقليم ١٤٠ ألف برميل يومياً. واعتبرت حكومة إقليم كردستان في (٣ تموز ٢٠١٢)، مسألة النفط "قضية وطنية"، مؤكدة عزمها توقيع المزيد من العقود مع شركات كبيرة بمستوى أكسون موبيل الأميركية.

وتهاجم الحكومة العراقية منذ فترة سياسة إقليم كردستان في مواضيع عدة بينها النفط، في وقت يعتبر الإقليم انتقادات بغداد غير مبررة، وبهذا الصدد، اعتبر المتحدث الرسمي باسم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني آزاد اجنديانى، في (٢٢ حزيران الماضي) الهجمات الإعلامية للحكومة العراقية على إقليم كردستان "ورقة ضغط" تهدف إلى مساومته على تطبيق المادة ١٤٠ ومن الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، فيما دعا رئيس الحكومة العراقية إلى عدم السماح لمستشاريه "إشهار سيوف الحرب على كردستان".

ويعود أصل الخلاف القديم المتجدد بين حكومتي بغداد وأربيل إلى العقود النفطية التي ابرمها الإقليم والتي تعتبرها بغداد غير قانونية، فيما يقول الإقليم إنها تستند إلى الدستور العراقي واتفاقيات ثنائية مع الحكومة الاتحادية.

ونشبت أزمة حادة بين بغداد وأربيل على خلفية إيقاف إقليم كردستان في (الأول نيسان ٢٠١٢) ضخ نفطه حتى إشعار آخر بسبب خلافات مع بغداد على المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة فيه.

يذكر أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أكد، في (٢ نيسان ٢٠١٢) أن كردستان حرمت العراقيين من ستة مليارات و ٦٥٠ مليون دولار خلال العامين الماضيين ٢٠١٠ و٢٠١١ بسبب امتناعها عن تصدير النفط، متوقعاً أن يبلغ الحرمان درجات أعلى العام الحالي، وأشار إلى أن معظم النفط الذي ينتج في كردستان يهرب عبر الحدود وغالباً إلى إيران وليس للوفاء بعقود التصدير، وهو ما دفع بالمقابل الإقليم لرفض ونفي تلك الاتهامات.

مجلس البصرة: ضغوط سياسية لمنع كشف ملفات الفساد

□ البصرة/ المدى

كشف مجلس محافظة البصرة، امس الاثنين، عن وجود ضغوط سياسية تحول دون كشف ملفات الفساد الكبيرة، وفيما أشار الى تعرضه للضغط من قبل جهات متنفذة للتراجع عن نشر تلك الملفات، ناشد الكتل السياسية ترك القضاء يحكم في تلك الملفات من دون تدخل.

وقال نائب رئيس المجلس احمد السليطي في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "هناك ضغوطا سياسية تحول دون كشف ملفات الفساد الكبيرة، وقد تعرضنا لشتى أنواع الضغط للتراجع عن نشر تلك الملفات التي تقف وراءها جهات متنفذة منعت بشتى الوسائل الوصول إلى نتائج رغم وجود الأدلة التي تثبت تورط بعض الجهات فيها". وناشد "جميع الكتل السياسية التي تعمل من اجل خدمة البلد أن تترك القضاء يحكم في تلك الملفات دون تدخل أو ضغط، والكف عن الممارسات التي تعيق عمل الأجهزة الرقابية".

وكان النائب عن دولة القانون منصور التميمي قد كشف لـ"شفق نيوز"، في وقت سابق، جملة من "ملفات الفساد" في العديد من دوائر المحافظة، متهماً دوائر المفتشين العموميين بـ"التواطؤ" مع المسؤولين الحكوميين.

وأوضح التميمي إن "من اخطر قضايا الفساد التي شخصها نواب عن محافظة البصرة من شتى الكتل هو ملف الشركات النفطية في ما يخص منصات التحميل وملف استثمار سجن بوكا وملف تهريب السيارات من مطار البصرة، وكذلك قضايا فساد في دائرة الاتصالات".

من جهة أخرى، لم تستبعد النائبة عن التحالف الوطني عن محافظة البصرة سوزان السعد لـ "شفق نيوز"، "وجود ضغوطات سياسية تمنع كشف ملفات الفساد، وان الإجراءات المتبعة أوضحت ان التحقيقات والمتابعة تتم في ملفات الفساد الصغيرة وتتخذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين، فيما تبقى الملفات الكبيرة رهينة الضغوطات السياسية".

ولفتت السعد الى ان "ضغطاً كبيراً يقع على البرلمان، الذي تعد توصياته غير ملزمة، في الوقت الذي يجب أن تتضافر جهود جميع الجهات الرقابية كهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين ومجالس المحافظات للحد من آفة الفساد".

يذكر إن جهات نيابية وقضائية كشفت في المدة الاخيرة عن وجود ملفات فساد كبيرة في عقود وزارات الكهرباء والتجارة والنقل، جرى فتح ملفات فساد لبعضها، ثم أغلقت، وبعضها الآخر لا يزال على رفوف الجهات الرقابية المختصة.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون